

هل يختلف علماء الاقتصاد والعلوم السياسية حول قضايا الإختيار العام؟ أدلة مسح من البرازيل

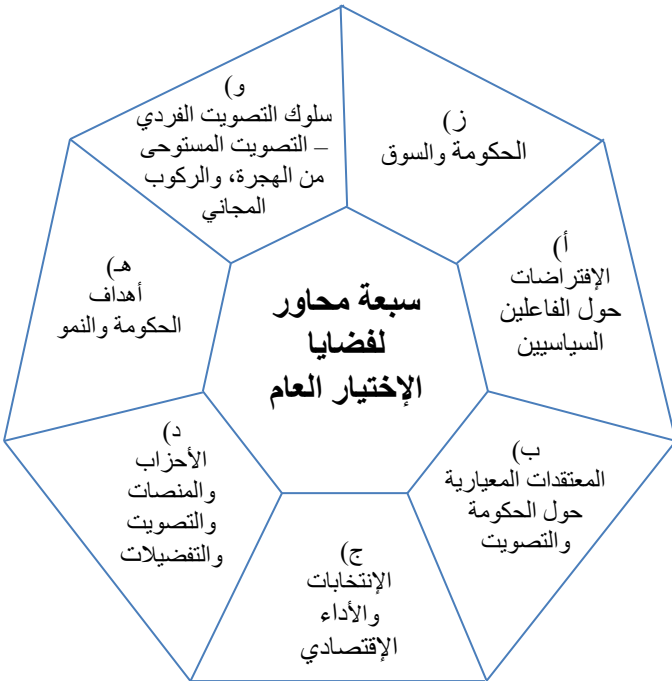
د. عبد الحميد نوار، أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

والسياسية الأخيرة التي تشهدها البرازيل، بما في ذلك السياسة المالية، والفساد السياسي، والانتخابات الرئاسية، وقوانين المنافسة، والحد الأدنى للأجور، وقوانين الضرائب، والإعانات، والمفاضلة في الطاقة بين الفحم مقابل الغاز، ومتطلبات المحتوى المحلي في الصناعة وحزم التحفيز، وإنقاذ شركات القطاع العام الفاشلة، إلخ.

ويمكن دراسة القضايا التي تهم علماء الاقتصاد والعلوم السياسية في المستقبل، مثل متطلبات المحتوى المحلي، من خلال نهج متعدد التخصصات للوقوف على جوانب مختلفة وتحسين النتائج، فيما وراء العوامل الاقتصادية ذات التأثير المحدود التي يُنظر إليها عادةً. إن النظرة الأوسع التي تعتبر وتحلل العوامل المستبعدة سابقاً أو المأخوذة في إطار غير كافٍ يمكن أن تثرى البحث النظري والتجريبي بالإضافة إلى توصيات السياسات.

الشكل 1.

محاور قضايا الإختيار العام



المصدر: إعداد المؤلف.

يعود تاريخ أدبيات الإختيار العام إلى خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ولكنه بدأ يحظى باهتمامٍ واسع بعدما مُنح جيمس بوكانان جائزة نوبل في الإقتصاد عام 1986. وتطوَّق نظرية الإختيار العام مفاهيم علم الإقتصاد وفرضياته على دراسة كيفية إجراء إختيارات جماعية. وعلى وجه التحديد، موضوع الإختيار العام هو نفس موضوع العلوم السياسية والإدارة العامة، ولكن المنهجية هي منهجية علم الإقتصاد.

وقد أدى منظور الإختيار العام إلى جدل محتدم حول ملائمة دور الدولة والتدخل الحكومي. على سبيل المثال، يسوق علماء الإقتصاد لفترة طويلة حجة مفادها أن طريقة معالجة فشل السوق في الإقتصاد، كالاختراعات، والعوامل الخارجية، هي التدخل الحكومي. لكن، علماء الإختيار العام يعارضون الحجة ويظهرون أنه قد يترتب على ذلك أيضاً فشل الحكومة.

ويحلل نوار (2021) نتائج مسح أجري لبحث وقياس كيف يميل علماء الإقتصاد وعلماء العلوم السياسية البرازيليين إلى الإتفاق أو الإختلاف بشأن قضايا الإختيار العام الرئيسية. وقد تم ترتيب مستوى الإتفاق مع مختلف قضايا الإختيار العام على مقياس من 1 إلى 5. وتتألف إستمارة المسح من 34 عبارة تدرج تحت 7 محاور تمثل مواضيع الإختيار العام (أنظر الشكل 1).

تم جمع عينة المسح من مختلف الجامعات البرازيلية في مناطق مختلفة، حيث تم إرسال إستمارة المسح إلى 124 عضو هيئة تدريس في الجامعات والمعاهد البحثية يحمل على الأقل درجة الدكتوراه في الإقتصاد أو العلوم السياسية أو الإدارة العامة. وكان هناك 76 مشاركاً.

وفي المتوسط، بدأ علماء الإقتصاد البرازيليين، أقل دعماً لتفسير القضايا السياسية من خلال منطق علم الإقتصاد. كما تباينت آرائهم فيما بينهم كمجموعة، ويوضح هذا من تجاوز الإنحراف المعياري القيمة 1 في 23 عبارة. من ناحية أخرى، بدأ علماء العلوم السياسية البرازيليين أكثر دعماً لتفسير القضايا السياسية من منظور الفكر الإقتصادي. وفي كثير من الأحيان كان كلٌّ من علماء الإقتصاد وعلماء العلوم السياسية في ضبابية حول العديد من قضايا الإختيار العام، وكان هناك مستوى منخفض من الإتساق داخل كل مجموعة.

ولمقارنة علماء الإقتصاد وعلماء العلوم السياسية، تم إجراء إختيار (تي) للفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين لكل واحدة من العبارات البالغ عددها 34 من قضايا الإختيار العام. وفي المتوسط، أفاد علماء الإقتصاد بمتوسط درجات أعلى من علماء العلوم السياسية في أكثر من نصف العبارات. ومال رأي كلا المجموعتين إلى الإتفاق على لا أوافق (بشدة أو إلى حد ما) على قضايا الإختيار العام.

وتوفر المقارنة مع مسوح أخرى مماثلة أجريت في كوريا الجنوبية والولايات المتحدة نتائج مثيرة للإهتمام. فعند النظر إلى الفروق ذات الدلالة الإحصائية حسب المحاور، يمكن ملاحظة أن علماء الإقتصاد والعلوم السياسية في كوريا الجنوبية حققوا إجماعاً على (أ) "الإقتراضات حول الفاعلين السياسيين"، وهي نتيجة مثيرة للإهتمام لم تتحقق بعد في البرازيل أو الولايات المتحدة - الدولة التي ولدت فيها نظرية الإختيار العام.

ويمكن أن تساعد النتائج والمساهمات المجمعة للمسح في حشد دعم إهتمام العلماء البرازيليين بأجندة أبحاث الإختيار العام، خاصة في ضوء الأحداث الإقتصادية